

**التعليمات التنفيذية رقم (٢) لسنة ٢٠١٧****تعليمات معدلة لتعليمات طرق دفع ضريبة المبيعات****وتوريدتها وتقسيطها وتأجيل دفعها رقم (١) لسنة ٢٠١٠ الصادرة****بالمastند لأحكام الفقرة (ب) من المادة (٥١) والفقرة (أ) من المادة (٥٢) والفقرة****(د) من المادة (٢٦) من قانون الضريبة العامة على المبيعات رقم (٦) لسنة ١٩٩٤ وتعديلاته**

المادة (١) :- تسمى هذه التعليمات (تعليمات معدلة لتعليمات طرق دفع ضريبة المبيعات وتوريدتها وتقسيطها وتأجيل دفعها وتقراً مع التعليمات التنفيذية رقم (١) لسنة ٢٠١٠) ويعمل بها اعتباراً من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية.

المادة (٢) :- تعدل المادة (١٣) على النحو التالي :-

تعديل نص المادة (١٣) بشرط ما ورد فيها والاستعاضة عنه بالنص التالي:-

أ- يجوز دفع الضريبة والمبالغ والغرامات المشار إليها في المادة (٣) من هذه التعليمات المستحقة على أي مكلف بإحدى الطرق والوسائل التالية:-

١- نقداً.

٢- الشيكات البنكية.

٣- بطاقات الدفع الإلكتروني

٤- الدفع أو التحويل الإلكتروني المعتمد من الدائرة

٥- البنوك المعتمدة من الدائرة.

ب- يشترط أن لا يزيد المبلغ المدفوع وفق البندين (١) و(٢) من الفقرة (أ) من هذه المادة على خمسة آلاف دينار لأي دفعه خلال سنة ٢٠١٧ ومبلغ ثلاثة آلاف دينار لأي دفعه خلال سنة ٢٠١٨ ومبلغ ألف دينار لأي دفعه خلال سنتي ٢٠١٩ و ٢٠٢٠ وذلك في الحالات الآتية:-

١- من الفقرة (أ) من هذه المادة .

ج- اذا ارتجعت الشيكات البنكية لأي سبب من الاسباب تستحق الضريبة والمبالغ والغرامات فوراً.

د- تستوفى الضريبة أو أي جزء منها مع غرامات تلك الضريبة أو ذلك الجزء ولا يجوز بأي حال من الأحوال تعليق الغرامة.

**وزير المالية**

**عمر ملحس**